فلسفة العلوم الإنسانيّة
والتّأسيس المنهجي البديل لفهم الإنسان (3)
ملاحظات نقديّة حول النّظريّة التّشييئيّة (2/1)

سعيد سلماني
«أستاذ الفلسفة - المغرب»
selmanisaid2015@gmail.com

خلصنا في مبحث سابق (الأسس المنهجية للوضعية في دراسة الظاهرة الانسانية) [1] الى القول: إذا كان «علم الطبيعة» لا يتعامل إلاّ مع الصّفات المادّية، وأنّ «الانسان» أهمّ ميزة تميزه هي: «العقل» وسمات هذا الأخير مجاوزة إن لم نقل مفارقة للمادّة، فهل يمكن بالتّالي جعل الظّاهرة الإنسانيّة مثل الظّاهرة الطّبيعيّة ودراستها كما تدرس الأولى بنفس المنهج والآليّات والقوانين؟

إنّ التّساؤل أعلاه يدفعنا إلى أن نقف ولو باقتضاب مع الملاحظات النّقديّة التي وجهت إلى«النّظريّة التّشييئيّة»[2] التي اعتبرت الانسان وما يدور في فلكه أو ما يصدر عنه من سلوك وأفعال ضمن إطار المادة، وهي كما رأينا هجمة شرسة على «الطبيعة البشرية»، فالعلم كما يقول «هايدجر» لا يفكر (La science ne pense pas) بمعنى أنّ «العلم يكتشف المخترعات ويتقدّم من دون أن يفكر فعليّاً بما يفعله أو من دون أن يحيط بمغزى اكتشافه

(1) يرجى العودة إلى الجزء الأول من مقالنا «فلسفة العلوم الإنسانيّة والتّأسيس المنهجي البديل لفهم الإنسان» الصّادر بمجلّة الإصلاح العدد 173 - ديسمبر 2021 و الثّاني الصّادر بالعدد 174 - جانفي 2022.

(2) نقصد بالنظرية التّشييئية تلك الرّؤية المنهجيّة التي توجّه الباحث أثناء دراسته للظاهرة الإنسانية، كون هذه الأخيرة مثلها مثل الظّاهرة الطّبيعيّة سواء بسواء، وهي رؤية كما أسلفنا تندرج ضمن توجه فلسفي وضعي الذي يعتبر «المادة» مرجعا، وابعاد كل ما هو ميتافيزيقي أو لاهوتي..

> تطبيق الدّراسة الكميّة والاحصائيّة الشّكلانيّة على المجال الطّبيعي لا يطرح أيّة مشكلة، في حين أنّ تطبيقها على المجال الإنساني يطرح أكثر من مشكلة. فالإنسان إنسان حيّ مليء بالحساسيّة والشّعور، فكيف إذن يحقّ لنا أن ندرسه بطريقة شكلانيّة وتجريديّة باردة من أجل استخراج القوانين العامّة التي تتحكّم به وبسلوكه.

ودلالاتها البعيدة»[3]. هذا في العلم الطّبيعي واضح وجليّ لأنّ الموضوع المدروس منفصل تمام الانفصال عن الدّارس، لكن المسألة أعقد عندما يتعلّق الأمر بالعلوم الإنسانيّة، فالحقيقة العلميّة المستخلصة من دراسة الظّاهرة الإنسانيّة تختلف جذريّا عنها في العلوم الدّقيقة. فتطبيق الدّراسة الكميّة والاحصائيّة الشّكلانيّة على المجال الطّبيعي لا يطرح أيّة مشكلة، في حين أنّ تطبيقها على المجال الإنساني يطرح أكثر من مشكلة. فالإنسان إنسان حيّ مليء بالحساسيّة والشّعور، فكيف إذن يحقّ لنا أن ندرسه بطريقة شكلانيّة وتجريديّة باردة من أجل استخراج القوانين العامّة التي تتحكّم به وبسلوكه[4].

من هنا نتساءل؛ ألسنا عندما نختزل الإنسان في مجرد عناصر أوّليّة كالمادّة الطّبيعية نقتل أغلى ما فيه من سمات مميّزة، إذ نشرحه بهذه الطريقة؟

أ- في الفرق بين الظّاهرة الإنسانيّة والظّاهرة الطّبيعيّة:

انطلاقا من خصوصيّة «الظّاهرة الإنسانيّة» و«مركزيّة الانسان» في الكون وقدرته على التّجاوز، لاحظ كثير من العلماء في الشّرق والغرب أنّ هناك اختلافات جذريّة بين الظّاهرة الإنسانيّة والظّاهرة الطّبيعيّة، نجملها في عشرة مقابل عشرة على الشّكل الآتي [5] :

	الظاهرة الطبيعية	الظاهرة الإنسانية
1	مكوَّنة من عدد محدود نسبيا من العناصر التي تتميز ببعض الخصائص البسيطة، بمعنى يمكن تجزيئها. بالإضافة الى وجودها داخل شبكة من العلاقات الواضحة والبسيطة نوعا، والتي يمكن رصدها.	مكوَّنة من عدد غير محدود تقريبا من العناصر التي تتميز بقدر عال من التركيب، ويستحيل تفتيتها، لأن العناصر مترابطة بشكل غير مفهوم لنا. وحينما يفصل الجزء عن الكل، فإن الكل يتغير تماما ويفقد الجزء معناه بالإضافة الى وجودها داخل شبكة من علاقات متشابكة متداخلة بعضها غير ظاهر ولا يمكن ملاحظته.
2	تنشأ الظواهر الطبيعية عن علل يسهل تحديدها وحصرها، ويسهل بالتالي تحديد أثر كل علة في حدوثها وتحديد هذا الأثر تحديدا رياضيا.	يصعب في الظاهرة الإنسانية تحديد وحصر كل أسبابها، وقد تعرف بعض الأسباب لا كلها، ولكن الأسباب قد تكون في العادة متداخلة متشابكة، ولذا يتعذر في كثير من الحالات حصرها وتحديد نصيب كل منها في توجيه الظاهرة التي ندرسها.
3	الظاهرة الطبيعية وحدة متكررة تطرد على غرار واحد وبغير استثناء:إن وجدت الأسباب ظهرت النتيجة. ومن ثم، فالتجربة تجرى على عينة ثم يعمم الحكم.	لظاهرة الإنسانية لا يمكن أن تطّرد، لأن كل إنسان حالة متفردة، ولذا نجد أن التعميمات، حتى بعد الوصول اليها، تظل تعميمات قاصرة ومحدودة ومنفتحة تتطلب التعديل في أثناء عملية التطبيق من حالة إلى أخرى.

(3) صالح هاشم، مخاضات الحداثة التنويرية، القطيعة الابستمولوجية في الفكر والحياة، دار الطليعة، بيروت، ط 1، 2008 ، ص، 347.

(4) نفس المرجع، ص، 353.

(5) المسيري ع الوهاب، مرجع سابق، ص، 42-46.

	الظاهرة الطبيعية	الظاهرة الإنسانية
4	الظاهرة الطبيعية ليست لها إرادة حرة ولا وعي ولا ذاكرة ولا ضمير ولا شعور ولا أنساق رمزية تسقطها على الواقع وتدركه من خلالها، فهي خاضعة لقوانين موضوعية(برانية) تحركها.	الظاهرة الإنسانية على خلاف هذا، ذلك لأن الانسان يتسم بحرية الإرادة التي تتدخل في سير الظواهر الإنسانية، كما أن الانسان له وعي يسقطه على ما حوله وعلى ذاته فيؤثر هذا في سلوكه. والانسان له ذاكرة تجعله يسقط تجارب الماضي على الحاضر والمستقبل، كما أن نمو هذه الذاكرة يغير من وعيه بواقعه. وضمير الانسان يجعله يتصرف أحيانا بوعي غير منطقي، كما أن الأنساق الرمزية للإنسان تجعله يلون الواقع البراني بألوان جوانية.
5	الظواهر الطبيعية ينم مظهرها عن مخبرها، ويدل عليه دلالة تامة بسبب ما بين الظاهر والباطن من ارتباط عضوي شامل يوحّد بينهما فيجعل الظاهرة الطبيعية كلا مصمتا تحكمه من الداخل والخارج قوانين بالغة الدقة لا يمكنها الفكاك منها، ولهاذا تنجح الملاحظة الحسية والملاحظة العقلية في استيعابها كلها.	الظواهر الإنسانية ظاهرها غير باطنها (بسبب فعاليات الضمير والأحلام والرموز) ولذا فإن ما يصدق على الظاهر لا يصدق على الباطن.وحتى الآن لم يتمكن العلم من أن يلاحظ بشكل مباشر التجربة الداخلية للإنسان بعواطفه المكبوتة وأحلامه الممكنة أو المستحيلة.
6	لا يوجد مكون شخصي أو ثقافي أو تراثي في الظاهرة الطبيعية، فهي لا شخصية لها، مجردة من الزمان والمكان تجردها من الوعي والذاكرة والإرادة.	المكون الشخصي والثقافي والذاتي مكوّن أساسي في بنية الظاهرة الإنسانية. والثقافة ليست شيئا واحدا وإنما هي ثقافات مختلفة، وكذا الشخصيات الإنسانية.
7	معدل تحول الظاهرة الطبيعية يكاد يكون منعدما (من وجهة نظر إنسانية)، فهو يتم على مقياس كوني، كما أن ما يلحق بها من تغير يتبع نمط برنامج محدد، ولذا فإن الظواهر الطبيعية في الماضي لا تختلف في أساسياتها عنها في الحاضر، ويمكن دراسة الماضي من خلال دراسة الحاضر.	معدل التغير في الظواهر الإنسانية أسرع بكثير ويتم على مقياس تاريخي، وما يطرأ عليها من تغير قد يتبع أنماط مسبقة، ولكنه قد ينسلخ عنها.وعالم الدراسات الاجتماعية لا يستطيع أن يرى أو يسمع أو يلمس الظواهر الإنسانية التي وقعت في الماضي، ولذا فهو يدركها عن طريق تقارير الآخرين الذين يلونون تقاريرهم برؤيتهم، فكأن الواقعة الإنسانية في ذاتها تفقد إلى الأبد فور وقوعها.
8	بعد دراسة الظواهر الطبيعية والوصول إلى قوانين عامة، يمكن التثبت من وجودها بالرجوع إلى الواقع.ولأن الواقع الطبيعي لا يتغير كثيرا، فإن القانون العام له شرعية كاملة عبر الزمان والمكان.	بعد راسة الظواهر الإنسانية يصل الانسان إلى تعميمات، فإن هو حاول تطبيقها على مواقف إنسانية جديدة فإنه سيكتشف أن المواقف الجديدة تحتوي على عناصر جديدة ومكونات خاصة، إذ من غير الممكن أن يحدث في الميادين الاجتماعية ظرفان متعادلان تماما، ومتكافئان من جميع النواحي.
9	لا تتأثر الظواهر الطبيعية بالتجارب التي تجرى عليها سلبا أو إيجابا، كما أن القوانين العامة التي يجردها الباحث والنبوءات التي يطلقها لن تؤثر في اتجاهات مثل هذه الظواهر، فهي خاضعة تماما للبرنامج الطبيعي.	تتأثر العناصر الإنسانية بالتجربة التي قد تجرى عليها، فالأفراد موضوع البحث يحولون من سلوكهم (بوعي أو بدونه) لوجودهم تحت الملاحظة، ففي إمكانهم أن يحاولوا إرضاء صاحب التجربة أو يقوضوا من نتائجه.كما أن النبوءات التي يطلقها الباحث قد تزيد من وعي الفاعل الإنساني وتغير من سلوكه.
10	يمكن للباحث الذي يدرس الظاهرة الطبيعية أن يتجرد إلى حد كبير من أهوائه ومصالحه، لأن استجابته للظاهرة الطبيعية وللقوانين الطبيعية يصعب أن تكون استجابة شخصية أو أيديولوجية أو إنسانية، ولذا يمكن للباحث أن يصل إلى حد كبير من الموضوعية.	أما الباحث الذي يدرس الظاهرة الإنسانية فلا يمكنه إلا أن يستجيب بعواطفه وكيانه وتحيزاته، ومن خلال قيمه الأخلاقية ومنظوماته الجمالية والرمزية، ولذا يصعب عليه التجرد من أهوائه ومصالحه وقيمه التي تعوقه في كثير من الأحيان عن الوصول إلى الموضوعية الصارمة.

بيّن إذن، من خلال هذه المقارنة بين الظّاهرة الطّبيعية والإنسانيّة، أنّ هناك تعسّفا واضحاً في تطبيق المنهج الوضعي على كلّ الظّواهر بما فيها الإنسانيّة. فالنّظريّة التّشييئيّة تصلح تماما في الظّاهرة الطبيعيّة، فهي لا عقل ولا إرادة لعناصرها، ومظهرها ينمّ عن مخبرها، أحاديّة النّسق...الخ، لذا يمكن ملاحظتها عن طريق الحواس والعقل، وبالتّالي تصبح جاهزة للتّجريب المخبري في فصل تامّ بين ذات الباحث وموضوع بحثه. في حين يصعب تطبيق ذلك على موضوع الظّاهرة الإنسانيّة، بوصفها ظواهر

إنّ العلوم التي تدّعي أنّها إنسانيّة وتدور في نطاق المرجعيّة المادّية الكامنة تنطلق من الايمان بأنّه لا توجد عناصر إنسانيّة مستقرّة أو طبيعة بشريّة ثابتة خاصّة، فما يوجد هو ممارسات وعقائد لا ينتظمها إطار. وانطلاقا من مفهوم وحدة العلوم يبدأ تأسيس علوم طبيعيّة تستبعد الجوهر الإنساني ومفهوم الطّبيعة البشريّة .

عنصرها الأساسي هو الإنسان، وهذا الأخير يمتلك عقلا وإرادة، وهو «كائن اجتماعي بطبعه» كما يقول «ابن خلدون»، «كائن رامز» حسب ارنست كاسيرر، «كائن مفكّر مبدع عاقل» كما عبّر عن ذلك ديكارت، «كائن أخلاقي» كما ذهب إلى ذلك «طه عبد الرحمان» وغيره من فلاسفة الأخلاق.

إنّ الإنسان كائن معقّد، تعبت الأقلام في تحديد ماهيته. إنّه عصي عن التّعريف، لذا فأيّ دراسة للظّواهر المرتبطة به أشدّ الارتباط ينبغي أن تراعي هذا التّعقيد الذي يتّسم به. من هذا المنطلق اكتشف الكثير من علماء الغرب والشّرق سذاجة الرّؤية التّجريبيّة الوضعيّة، التي تصرّ على الحقائق الصّلبة وعلى السّببيّة الصّلبة والمطلقة، والتي ذهبت إلى أنّ قوانين التّاريخ والمجتمع الإنسانيين تشبه قوانين الطّبيعة (بالمعنى السّاذج لفكرة القانون العلمي) وحاولت اكتشاف هذه القوانين وصياغتها بطريقة «علميّة» دقيقة كمّية، وأصرّ هؤلاء العلماء الذين رفضوا مثل هذه الرّؤية السّاذجة على ضرورة التّمييز بين العلوم الإنسانيّة والطّبيعيّة، وعلى ضرورة رفض فكرة وحدة العلوم وواحديتها.

إنّ العلوم التي تدّعي أنّها إنسانيّة وتدور في نطاق المرجعيّة المادّية الكامنة تنطلق من الايمان بأنّه لا توجد عناصر إنسانيّة مستقرّة أو طبيعة بشريّة ثابتة خاصّة، فما يوجد هو ممارسات وعقائد لا ينتظمها إطار. وانطلاقا من مفهوم وحدة العلوم يبدأ تأسيس علوم طبيعيّة تستبعد الجوهر الإنساني ومفهوم الطّبيعة البشريّة. وممّا لا شك فيه فإذا أراد الإنسان أن يبني جسرا فإنّه لا بدّ أن يعرف طبيعة المواد التي سيبني بها هذا الجسر، وطريقة تنظيمها وتركيبها وخواصها...الخ، ومن دون هذه المعرفة، لا يمكن أن يدّعي الإنسان أنّه على «علم» بالجسر. ولتأسيس علم الحيوان، مثلا، لا بدّ أن نعرف نطاق هذا العلم من خلال تعريف الحيوان في مقابل الإنسان والنّبات، وحتّى في العلوم غير الدّقيقة، مثل النّقد الأدبي وتاريخ الفنون، لا بدّ أن تتمّ الإجابة عن سؤال ما الأدب؟ والسّؤال الذي لا بدّ أن نطرحه هو: هل يمكن تأسيس علوم إنسانيّة دون معرفة الإنسان؟ هذا ما حدث بالفعل في العلوم الإنسانيّة الغربيّة إذ اختفت فيها الإشارات إلى «الطّبيعة البشريّة» تماما، ولا يمكن الحوار إلاّ من خلال المؤشّرات الكميّة والجداول والقرائن المادّية المباشرة [6].

إنّ محور هذا النّقد الابيستمولوجي ينطلق من مسلّمة أساسيّة منطوقها: إنّ التّقليد الأعمى والعبوديّة المطلقة للعلوم الطّبيعيّة، ولّد أبحاثاً فجّة ومتعسّفة جدّا في السّابق، وعلى الباحث في العلوم الإنسانيّة أن يعرف كيف يستفيد من مناهج العلوم الطّبيعة. بمعنى أن يتعامل معها بحذر ومرونة. وعليه، فمعيار الموضوعيّة التي تنشده العلوم الدّقيقة وترفعه مبدأ صارماً (أي فصل الذّات عن الموضوع)، يصعب تطبيقه بنفس الصّرامة العلميّة عندما يتعلّق الأمر بمجال الإنسانيّات.

(يتبع)

(6) المسيري ع الوهاب، مرجع سابق، ص، 52-65.